نيسان/ابريل ١٩٨٧
APRIL 1987

النشرة الاخبارية
لمنظمة العفو الدولية

لبنان

عمليات قتل فورية من قبل القوات السورية في طرابلس

تشير تقارير تلقّتها منظمة العفو الدولية إلى مقتل ما ينيف على ٢٠٠ شخص على أيدي القوات السورية والقوات الموالية لها في مدينة طرابلس في شمال لبنان، في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

يبدو أن كثيراً من أعمال القتل قد تمت عمداً ضد مدنيين عاجزين، عزّل من السلاح، انتقاماً لهجوم شنته عناصر إحدى الميليشيات على حواجز تفتيش سورية في المدينة، قتل فيه ١٥ جندياً.

وما زالت منظمة العفو الدولية تحقق في تفاصيل الملابسات المحيطة بأعمال القتل المذكورة، إلا أنها طلبت من الحكومة السورية إجراء تحقيقات كاملة في هذه التقارير والاعلان عن نتائج هذه التحقيقات. كما حثت الحكومة على وضع حد لهذه الأعمال على الفور، ومحاكمة مرتكبيها.

وفيما يلي وصف للأحداث حسب ما رواه في مقابلات صحفية الشهود العيان وأقارب الضحايا وعمال المستشفيات ورجال الانقاذ:

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، شن رجال ميليشيا مسلحون هجوماً على حواجز تفتيش في المدينة، قتل فيه ١٥ جندياً سورياً. واعتبرت «حركة التوحيد الإسلامي» السنيّة المسؤول الأول عن هذا الهجوم. وقامت القوات السورية على الفور باغلاق الطرق الرئيسية إلى شمال وجنوب طرابلس، وبسد منافذ منطقة التبّانة السنيّة في القطاع الغربي من المدينة.

وعند فجر ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، دخلت القوات السورية النظامية وفرق المغاوير إلى المنطقة، بحجة البحث عن عناصر ميليشيا «حركة التوحيد الإسلامي». وقد اشترك في اقتحام حي التبّانة، إلى جانب القوات السورية، عناصر تنتمي إلى مجموعتين من الميليشيات التي تدعمها سوريا، هما «الحزب العربي الديمقراطي» و«المقاومة الطرابلسية».

وعلى الرغم من أن بعض القتلى لاقوا حتفهم خلال الصدام المسلح الذي نشب بين القوات السورية وعناصر «حركة التوحيد الإسلامي»، الاّ أن أكثرية القتلى كانوا من السنيين المدنيين العزّل من السلاح.

وقد استخدم الجنود السوريون والمغاوير المدافع الرشاشة والقنابل الصاروخية والدبابات

(التتمة على صفحة ٨، عمود ١)

في ٩ آذار/مارس ١٩٨٧، طلبت منظمة العفو الدولية من الحكومة السورية التحقيق في تقارير القتل المتعمّد لـ ٢٣ شخصاً من مؤيدي «حزب الله» على أيدي القوات السورية في بيروت في ٢٥ شباط/فبراير. كما التمست المعلومات حول مصير عشرات من الأشخاص قيل أنهم اعتقلوا أو «اختفوا» منذ اقتحام القوات السورية لبيروت الغربية في ٢١ شباط/فبراير.

فريق من رجال الاسعاف في طرابلس ينقلون جثة أحد الضحايا.

طلبة صينيون يتظاهرون في شانغاي. وقد اعتقل كثيرون منهم عقب هذه المظاهرات. (أنظر صفحة ٧).

سورينام

مقتل مدنيين على أيدي قوات الجيش

قامت القوات النظامية السورينامية بقتل مدنيين عزّل من السلاح عمداً في ما لا يقل عن ثلاث مناسبات خلال عام ١٩٨٦، وفقاً لافادات شهود عيان. وقد حصلت منظمة العفو الدولية على بيّنة عن أعمال القتل هذه عندما أجرت مقابلات مع لاجئين من سورينام في مقاطعة غويانا الفرنسية في شباط/فبراير ١٩٨٧.

وحكومة سورينام، التي تولت الحكم عقب انقلاب عسكري عام ١٩٨٠، هي اليوم مشتبكة في صراع مسلح مع مجموعة معارضة تمارس نشاطها في سورينام الشرقية. غير أن ضحايا أعمال القتل التي وصفت لوفد منظمة العفو الدولية لم يكونوا مشتركين في القتال.

فقد أدلى شهود عيان بأنه في ١ آب/أغسطس ١٩٨٦، أطلق الجنود النار على طفل في الثالثة من عمره فأردوه قتيلاً على مرأى من أمه في قرية موراكوندر. وفي ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦، قتل شاب في السادسة عشر من عمره برصاص الجيش في بيته في باراماريبو، العاصمة.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، طوّق الجنود قرية مويوانا في سورينام الشرقية وراحوا يطلقون النار على أهالي القرية وهم في بيوتهم وأثناء فرارهم باتجاه الغابة طلباً للنجاة. ولدى المنظمة أسماء ٣١ شخصاً قتلوا في هذا الهجوم، ذكر أن ١٧ منهم كانوا دون السادسة عشر من العمر. كما كان من بينهم أيضاً عشر نساء، ثلاث منهن حوامل.

وقالت لاجئة أخرى لمبعوثي المنظمة أنها كانت في منزلها عندما جاء الجنود إلى القرية. كانت تحمل بين ذراعيها طفلها البالغ سبعة أشهر من العمر، عندما وضع أحد الجنود مسدساً في فم الطفل وأطلق عليه النار. وقد أيّد عدة أشخاص صحة روايتها.

في ١٧ شباط/فبراير، أعربت المنظمة عن قلقها بشأن أعمال القتل هذه للحكومة السورينامية. واستوضحت المنظمة عمّا إذا كان قد جرى أي تحقيق في أعمال القتل، وحثت الحكومة على اجراء مثل هذا التحقيق بصورة عاجلة في حال عدم قيامها به حتى الآن. □

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم فيما يلي هو سجين من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو روّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكا للاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن منظمة الأمم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من جميع أنحاء العالم أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الإنسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الأحوال عدم مراسلة السجين مباشرة.

جنوب افريقيا

Father Smangaliso Mkhatshwa

الأب سمانجاليسو مكاتشوا هو قسيس من أتباع الكنيسة الكاثوليكية يبلغ الخامسة والأربعين من عمره، ويشغل منصب أمين عام «مؤتمر الأساقفة الكاثوليك لجنوب افريقيا». وهو مازال رهن الاحتجاز منذ ١١ حزيران/يونيو ١٩٨٦ دون أن توجه أية تهمة إليه أو تجري محاكمته.

ألقي القبض على الأب مكاتشوا ليلة ١١ حزيران/يونيو ١٩٨٦ عندما أغار رجال الأمن على بيته في بلدة سوشانجوف قرب بريتوريا. وكانت الاعتقالات من قبل بوليس الأمن تجري في ذلك الوقت في جميع أنحاء جنوب افريقيا بموجب أحكام حالة الطوارىء، وهي الأحكام التي سرى مفعولها اعتباراً من منتصف ليل ١١ حزيران/يونيو، إنما لم يعلن عنها إلا بعد عدة ساعات.

بموجب أحكام الطوارىء، يتمتع جميع أفراد البوليس وقوات الأمن بصلاحية اعتقال الأشخاص دون مذكرة توقيف، واحتجازهم دون توجيه تهمة اليهم لمدة أقصاها ١٤ يوماً، قد يجيز بعدها وزير القانون والنظام احتجازهم لمدة غير محدّدة بدون محاكمة.

بعد القاء القبض عليه، احتجز الأب مكاتشوا في مركز بوليس هيركيولين في بريتوريا. وفي ٢٠ آب/اغسطس، نقل من قبل موظفي الأمن، وأفيد أن عيناه عصبتا، وأنه تعرّض للاعتداء والاهانة والتهديد لنحو ٣٠ ساعة قبل إعادته إلى مركز البوليس. وقد رأته سكرتيرته بعد ذلك بقليل ولاحظت أنه يكاد يعجز عن المشي. وقدمت على الأثر شكوى مستعجلة إلى المحكمة العليا لاصدار أمر لحماية الأب مكاتشوا من التعرض لمزيد من الاعتداء، وللطعن في قانونية احتجازه. رداً على ذلك، وافقت السلطات على اجراء فحص طبي له ونقلته إلى سجن بريتوريا المركزي، متعهدة بعدم الاعتداء عليه. وفي وقت لاحق، رفضت محكمة بريتوريا العليا الطعن في أمر احتجازه على أساس أنه احتجز بموجب أحكام حالة الطوارىء.

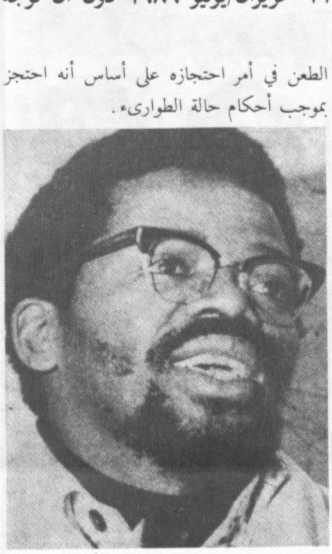

■ يرجى توجيه رسائل متسمة بالكياسة تناشد بالافراج عنه إلى:

Mr P.W. Botha/State President of South Africa/Union Buildings/Pretoria/South Africa.

المنظمة في معرض الكتاب بالقاهرة

اشتركت منظمة العفو الدولية لأول مرة في معرض الكتاب بالقاهرة الذي أقيم في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٨٧، حيث عرضت أهم تقاريرها ومنشوراتها الرئيسية وزار جناح المنظمة المئات من زوّار المعرض الذين استفسروا عن المنظمة وعن أهدافها ونشاطاتها. وأعرب ما ينيف على ٤٠٠ منهم عن رغبتهم في تسلم نشرات المنظمة بانتظام.□

هايتي

Charlot Jacquelin

تشارلو جاكلين: أحد معلمي محو الأمية، يبلغ الثانية والثلاثين من عمره، «اختفى» بعد القاء القبض عليه، على ما يبدو، من قبل أفراد قوات الأمن.

تفيد التقارير أنه ألقي القبض على تشارلو جاكلين في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ في منزله ببلدة أكواخ سيتي سوليل، في ضواحي بورت – أو – برينس. وكان يعمل في مشروع تديره لجنة محو الأمية التابعة لأبرشية سان جوزيف، وهو جزء من حملة كبيرة لمحو الأمية قامت بها الكنيسة منذ تغيير الحكومة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٦.

وفي ليلة ١٩ أيلول/سبتمبر، قام رجلان، أحدهما مدني وآخر يرتدي زياً أخضر اللون (يرتديه عادة العسكريون)، باقتحام منزله، وألقيا القبض عليه، في حين انتظر ضباط بوليس يرتدون زي بوليس بورت – أو – برينس الأزرق في الخارج. وتفيد التقارير أنه نقل إلى مركز البوليس المحلي، وبعد ذلك بقليل أطلق رجال البوليس طلقات نارية في الهواء لتفريق الجمهور الذي تجمّع في الخارج. ثم نقله ثمانية من رجال البوليس إلى جهة مجهولة.

واستجابة لرسائل مناشدة أرسلها أعضاء منظمة العفو الدولية، كتب مدير الشؤون القضائية في وزارة العدل، كارل أوغوست، إلى المنظمة رسالة بتاريخ ٢١ تشرين الأول/اكتوبر مرفقة بنسخة من بلاغ رسمي صادر عن قوات هايتي المسلحة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ جاء فيه: «ليس لمقر قيادة بوليس بورت – أو – برينس علم بقضية تشارلو جاكلين.»

وخلال مقابلة أجرتها مؤخراً صحيفة لوموند الفرنسية مع رئيس المجلس الوطني الحكومي الجنرال هنري نامفي، ذكر أنه صرح لدى سؤاله عن «اختفاء» تشارلو جاكلين بقوله: «(أنه كان) يعمل في المقاومة السرّية، وعضويته في شبكة خلوية تستعمل الألقاب بدل الأسماء، تعيق مجرى التحقيق» إلا أنه، حسب علم المنظمة، لم يجر أي تحقيق جدّي في قضيته من قبل قوات الأمن.

■ يرجى توجيه رسائل متسمة بالكياسة تناشد بالتحقيق في قضيته إلى:

Son Excellence/Lieutenant-General/Henri Namphy/President du Conseil National de Gouvernement/Palais National/Port-au-Prince.□

افغانستان

حبيب الرحمن حلاح هو أستاذ محاضر سابق في مادة الصحافة، في الخمسينات من عمره، يقضي حكماً بالسجن مدته سبع سنوات بتهمة ممارسة نشاطات «معادية للثورة».

ألقي القبض على حبيب الرحمن حلاح في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ في مقاطعة نانجارهار القريبة من حدود أفغانستان مع باكستان. ويبدو أنه كان يحاول مغادرة أفغانستان في ذلك الوقت. وقد كان قبل اعتقاله يعمل كمحاضر في موضوع الصحافة في جامعة كابول.

في آذار/مارس ١٩٨٢، بعد اعتقاله ببضعة شهور، ألقي القبض على عدد من أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة، وذلك بعد أن عبّروا عن قلقهم ازاء دور المعلمين السوفييت في الجامعة واعتقال الطلبة على نطاق واسع في وقت أسبق. وذكر أنهم قاوموا أيضاً الضغوط لكي ينضمّوا إلى «حزب الشعب الديمقراطي». ويعتقد أنهم كانوا جميعاً على علاقة بنواة اكاديمية في الجامعة، من أهدافها المعلنة تعزيز حرية التعليم.

في حزيران/يونيو وتموز/يوليو ١٩٨٣، أفادت التقارير أنه جرت محاكمة حبيب الرحمن حلاح وزملائه الذين اعتقلوا في آذار/مارس ١٩٨٢، افراديا وبالسر، ودون الاتصال بأي محامي دفاع، بعد اتهامهم بممارسة نشاطات «معادية للثورة» وتشكيل جمعية غير قانونية. ويعتقد أن حبيب الرحمن حلاح اتهم أيضاً بمحاولة مغادرة البلاد بطريقة غير مشروعة. وقد أدين وحكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات.

حبيب الرحمن حلاح هو الآن نزيل سجن بول-الشرقي في كابول. وتشير التقارير إلى أنه يعاني من ضعف خطير في حاسة السمع نتيجة للمعاملة السيئة التي لقيها خلال استجوابه قبل محاكمته.

■ يرجى توجيه رسائل متسمة بالكياسة تناشد باطلاق سراحه فوراً ودون أية شروط إلى. الأمين العام الدكتور نجيب/مكتب اللجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي الأفغاني/كابول/جمهورية أفغانستان الديمقراطية.□

كوبا: اطلاق سراح سجناء رأي

في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٧، أطلق سراح اثنين من أعضاء «لجنة حقوق الإنسان» غير الرسمية في كوبا، وهما انريك هيرنانديز ميندیز وأدولفو ريفيرو كارو دون قيد أو شرط. وكانا كلاهما قد احتجزا منذ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ في مقر قيادة بوليس أمن الدولة في هافانا (راجع النشرة الاخبارية، عدد كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦). وكانت منظمة العفو الدولية قد تبنّتهما كسجيني رأي.

وما زال ثلاثة آخرون من أعضاء اللجنة محتجزين بتهم غير معروفة، وهم: اليزاردو سانخير سانتا كروز وخوسيه لوي الفارادو ديلجادو والدكتور دومينجو خورخي ديلجادو كاسترو.□

غواتيمالا
سجل حقوق الإنسان

عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال كانوا ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في غواتيمالا خلال العقدين الماضيين. ففي الريف، قتل بوحشية آلاف القرويين الهنود على أيدي القوات الحكومية، واختطف وعذّب وقتل سرا ملقّنو تعاليم الدين والكهنة والمدرسون وزعماء الفلاحين المحليين. وفي المدن، جرّ نقابيون من مكاتبهم، وقتل عدد من الطلبة بالرصاص وهم داخل جامعاتهم، واعتقل أطباء ومحامون وربات بيوت وصحافيون وممرضات وهم في منازلهم أو في الشوارع، حتى المرضى في المستشفيات اختطفوا من أسرّتهم واختفوا عن الأنظار. ولا يزال مصير الآلاف منهم مجهولا.

لقد رفضت الحكومات العسكرية المتعاقبة التحقيق في الاعتقالات الكيفية أو عمليات التعذيب أو «الاختفاءات» أو القتل السياسي، كما رفضت المطالبة بإيقافها. إلا أن هذه الجرائم الرهيبة ارتكبت من قبل قوات تتصرف باسم تلك الحكومات، وحقيقة ما حدث يجب التأكد منها بشكل علني. فهذا يشكّل خطوة هامة نحو ضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات.

المحاسبة العلنية بهذا الشكل – ومنع حدوث أية انتهاكات في ظل الحكومة المدنية التي تسلمت مقاليد الحكم في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ – هي من الأمور التي دعت إليها منظمة العفو الدولية في تقريرها الجديد: غواتيمالا: سجل حقوق الإنسان. الذي يدعم بالوثائق حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في غواتيمالا منذ عام ١٩٨٢ حتى اليوم. وهو التقرير الذي يعتمد عليه هذا المقال.

إن تغيير الحكومات لا يعفي الدولة من مسؤوليتها عن انتهاكات ارتكبتها حكومات سابقة. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه يجب على حكومة الرئيس سيريزو التحقيق في الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان إذا كانت ترغب في تأكيد عدم تهاونها إزاء هذه الانتهاكات في المستقبل، وبالتالي تمسكها بالتزامها المعلن بحماية حقوق الإنسان.

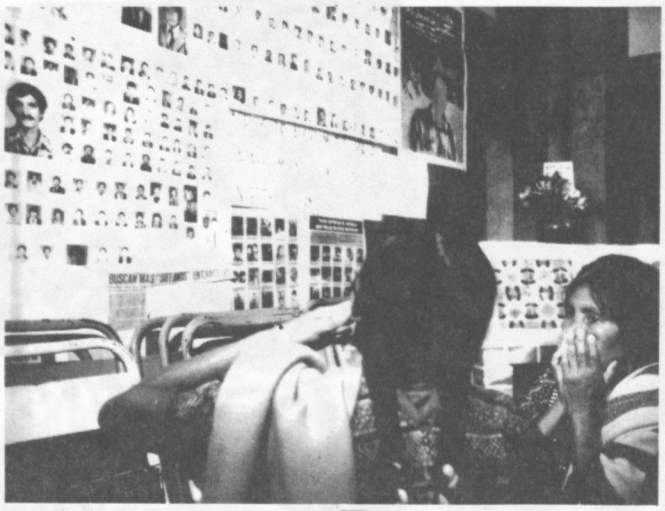

جين – مارى سيمون

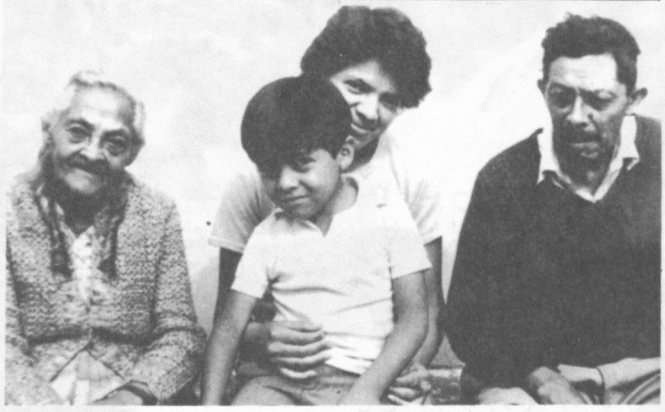

جين مارى سيمون

تبدو (أعلاه) جدران مكتب مجموعة «غام» في مدينة غواتيمالا، وهي مجموعة للدعم المتبادل بين عائلات المختفين»، مغطاة بصور المفقودين.
وفي أسفل الصورة الناجون الوحيدون من عائلة مكوّنة من ٢٣ فردا «اختفى» بقية أفرادها جميعا في السنوات الأخيرة.

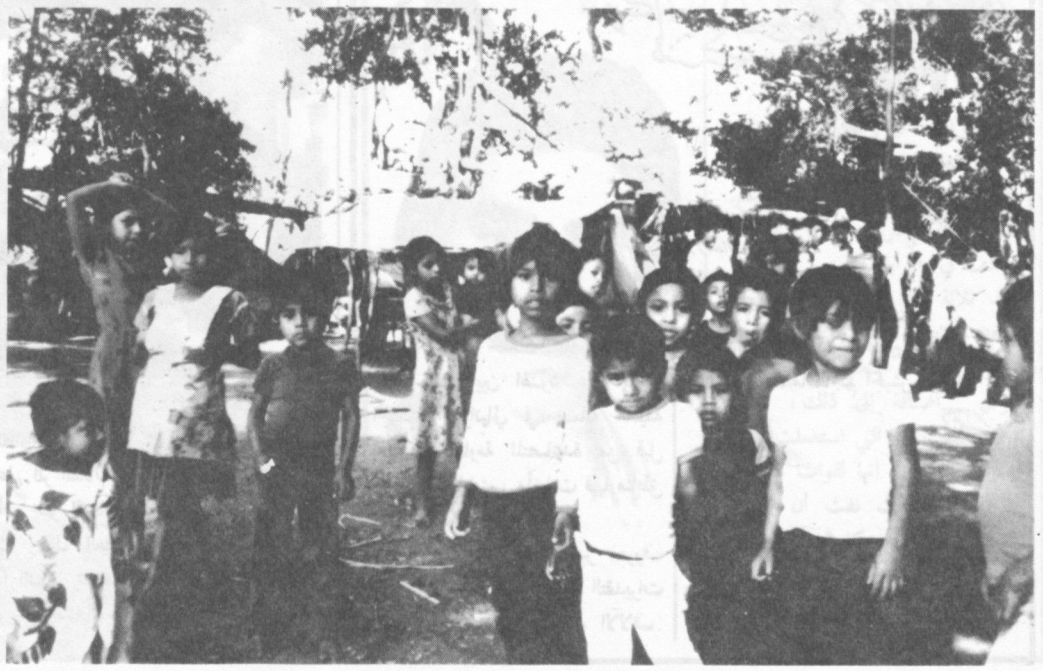

تبدو (أعلاه) ملفات زعم أنها تخص أشخاصا مستهدفين للاغتيال، وقد عثر عليها في منزل دونالد الفاريز رويز، الذي كان وزير الداخلية في حكومة لوكاس غارسيا من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٢.
ويبدو إلى اليمين أطفال غواتيماليون في مخيم للاجئين في المكسيك. فقد هرب آلاف الفلاحين الهنود ممن كانوا يقطنون مناطق تعرضت لهجمات الجيش الغواتيمالي، عبر الحدود إلى المكسيك. وحتى هناك لم يكونوا في مأمن. فقد شن الجنود الغواتيماليون غارات عليهم عبر الحدود، ودخلوا المخيمات وأرغموهم بقوة السلاح على العودة، أو اكتفوا بقتلهم على الفور. وقد عرضت على أعضاء بعثة المنظمة التي زارت المنطقة عام ١٩٨٤ شهادات وفاة اللاجئين الذين قتلوا في المكسيك من قبل الجنود الغواتيماليين.

جين - ماري سيمون

منذ سنوات عديدة ومنظمة العفو الدولية تتلقى تقارير مفصلة عن الاعتقال الكيفي، والتعذيب، و«الاختفاء»، والإعدامات الخارجة عن نطاق القضاء المنفذة بحق القرويين الهنود من قبل الجيش الغواتيمالي. وتفيد هذه التقارير أن معظم الانتهاكات كانت تحدث في مناطق كان الجيش مشتبكا في القتال فيها، أو في مناطق كان يعتقد أن سكانها متعاطفون مع رجال العصابات. وتبدو اعلاه هندية ككشية عمرها ١٧ عاما، من قرية صغيرة في ألتا فيراباز هاجمها الجيش عام ١٩٨٢. فقد انهال الجنود على الفتاة ضربا بالمناجل، فأصيبت بجروح في عنقها ورأسها وقدمها، وكادت تقطع إحدى يديها. وقد جرح أيضا شقيقها البالغ الثالثة عشر من العمر، وقتل جميع أفراد الأسرة الآخرين في هذا الهجوم.

جين ماري سيمون

أنشىء تنظيم خفر الدفاع المدني في عهد حكومة لوكاس غارسيا لدعم استراتيجية الحكومة الخاصة بمقاومة التمرد. وقد اتسع نطاق هذا التنظيم كثيرا في عهد حكومة الجنرال ريوس مونت، الذي تولى الحكم على أثر انقلاب عسكري في آذار/مارس ١٩٨٢. وعلى الرغم من زعم السلطات أن خفر الدفاع المدني هو تنظيم طوعي للقرويين للدفاع عن أنفسهم ضد هجمات رجال العصابات، إلا أن المنظمة استنتجت أن القرويين انضموا قسرا إلى هذا التنظيم بموجب أوامر عسكرية. ويبدو أعلاه أفراد من خفر الدفاع المدني يتدربون على استعمال السلاح على أيدي جنود غواتيماليين.

جين - ماري سيمون

عام ١٩٨٥، أوفدت منظمة العفو الدولية بعثة إلى غواتيمالا. وتمكن أعضاء البعثة من جمع عشرات الروايات من شهود عيان عن انتهاكات حقوق الإنسان. وقد ألقى الشهود العيان، كما فعل أقارب الضحايا والمفقودين، تبعة هذه الانتهاكات على رجال البوليس والجيش والوحدات المرتبطة به، مثل خفر الدفاع المدني.
ويبدو أعلاه أعضاء وحدات مقاومة التمرد يخاطبون أهالي قرية شاجول، بالكيشيه، في آيار/مايو ١٩٨٢. وقد سميت هذه الوحدات باسم آله الحرب المايانى.

عام ١٩٨٢، حدثت مجازر قتل فيها آلاف القرويين الهنود على أيدي الجيش الغواتيمالي في حملته العنيفة لسحق المقاومة المتصاعدة من قبل رجال العصابات، وأخليت فيها مناطق ريفية بأكملها.
ورغم أن عدد القتلى غير معروف بالضبط، إلا أن جميع التقديرات تشير إلى أنه يبلغ عشرات الآلاف.

هذه الرسومات لبنت صغيرة، تصوّر ما حدث عندما هاجم الجيش قريتها.

كلمة «الاختفاء» دخلت مفردات حقوق الإنسان الدولية على أثر أحداث غواتيمالا، حيث برزت كمشكلة مثيرة في الستينات. ومنذ تسلم الجنرال ميجيا فيكتوريز زمام الحكم بعد انقلاب عسكري في آب/أغسطس ١٩٨٣، عادت «الاختفاءات» في غواتيمالا لتشكل مجدّدا مصدر قلق بالغ لمنظمة العفو الدولية.

بصرف النظر عن الطريقة التي «يختفي» بها الفرد، فإن مجرد عدم معرفة ما إذا كان «المختفي» حيا أو ميتا يسبب عذابا لا يوصف لأفراد عائلته الذين يعيشون والشكوك تساورهم فيما إذا كانوا سيرونه ثانية. ويكون «المختفون» في غالب الأحيان هم معيلي عائلاتهم. وتبدو إلى اليسار امرأة وطفلها في مظاهرة من أجل «المختفين».

بينسوغ بوس

إن اشتراك قوات الأمن في عمليات الخطف والقتل غالبا ما تثبت عندما تمكن الشهود العيان من التعرف على السيارات أو المعدات التي استخدمت في تلك العمليات. فالمهندس الزراعي خورخي ألبرتو روزال باز، مثلا، «اختفى» في آب/أغسطس ١٩٨٣ بعد أن أرغم على دخول سيارة جيب خاصة بقاعدة للجيش قرب بيته في زاكابا، شرقي غواتيمالا، على مرأى من الشهود. ورغم ذلك، نفى مسؤولون من الجيش والحكومة بشكل حازم أمر احتجازه. وقد غادرت زوجته بلانكا روزال، وهي عضوة في مجموعة «غام» غواتيمالا مع طفليها (أعلاه) بعد تهديدهم بالقتل.

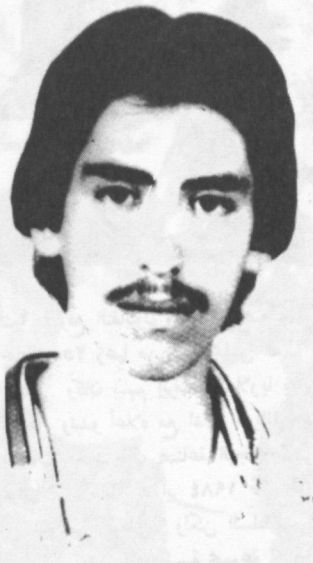

أما لويس فرناندو ديلاروكا الياس (إلى اليسار) فهو طالب هندسة في جامعة سان كارلوس في مدينة غواتيمالا يبلغ الخامسة والعشرين من عمره، اختطف في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥. وبعد ثلاثة أيام قام ثلاثة مسلحين يرتدون الملابس المدنية بتفتيش منزله، وأخبروا أمه بأنه محتجز لدى البوليس الوطني. إضافة إلى ذلك، دلّت لوحات السيارات التي استعملت أثناء عملية خطفه على أنها لقوات الأمن. إلا أن السلطات نفت أن يكون لويس فرناندو ديلاروكا محتجزا، وهو لا يزال مفقودا.

كانت الطوابير المنتظرة خارج مقبرة لافيرينا (أدناه) في المنطقة رقم ٧ من مدينة غواتيمالا، منظرا مألوفا عندما تولى الجنرال ميجيا فيكتوريز زمام السلطة. إذ كانوا ينتظرون معرفة ما إذا كانت جثة قريب أو صديق لهم مفقود موجودة بين الجثث العديدة لمجهولي الهوية، التي كانت تجلب إلى المقبرة كل ليلة.

وتحتفظ دور دفن الموتى في المدينة بملفات لعشرات من صور «المفقودين» قدّمها أقارب يأملون في التعرف عليهم بين هذه الجثث. وفي آخر أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، نشرت وسائل الاعلام الغواتيمالية قائمة بأكثر من ٨٠ حالة «اختفاء» حدثت بعد شهر من تسلم الجنرال ميجيا فيكتوريز للحكم.

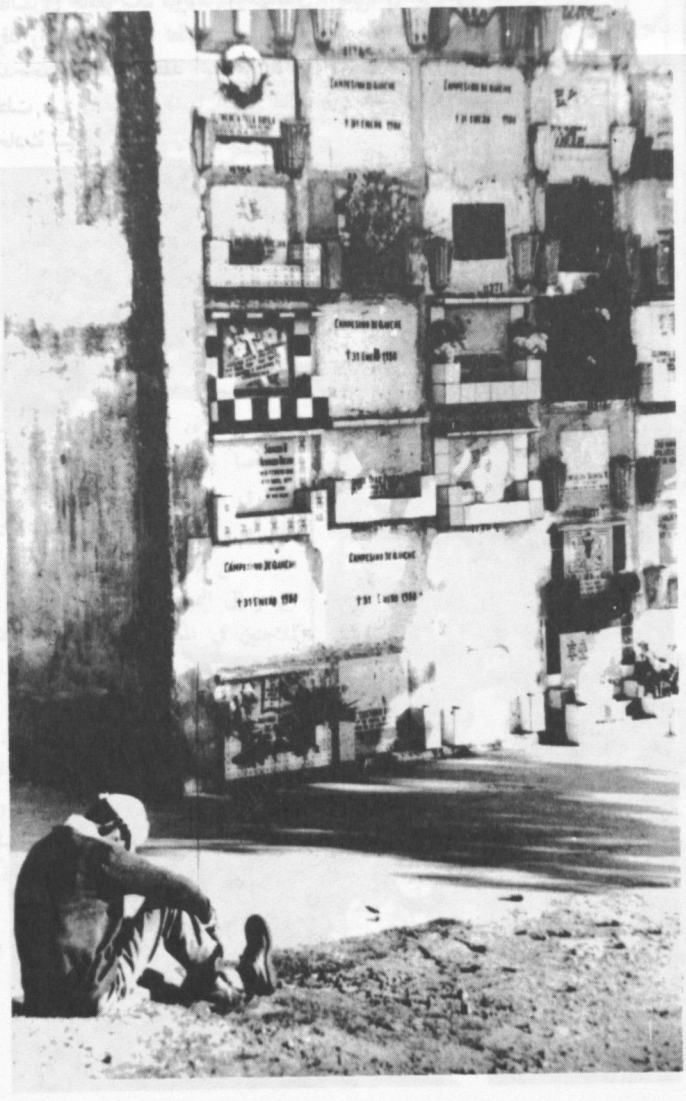

جين - ماري سيمون

جين - ماري سيمون

عام ١٩٨٥، قتل زعيمان من مجموعة «غام»، هما هيكتور غوميز كاليتو وروزاريو غودوي ديكويفاس، في ظروف أوحت بأن قوات الأمن كانت المسؤولة عن مصرعهما. اختطف هيكتور غوميز في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٥، بعد أيام قليلة من قيام مجموعة «غام» بإعلام المجتمع الدولي عن خططها لتصعيد نشاطاتها الشعبية. وفي صباح اليوم التالي، عثر على جثته مشوّهة وعليها آثار تعذيب. وتبدو إلى اليسار مظاهرة قامت احتجاجا على مقتله. كما تبدو أدناه روزاريو غودوي ديكويفاس مع زوجها كارلوس أرنيستو كويفاس مولينا، وهو طالب في جامعة سان كارلوس وزعيم نقابي «اختفى» في آيار/ماريو ١٩٨٤.

وقد رآه شهود عيان تطلق عليه النار ويرغم على دخول سيارة من قبل أربعة رجال مدججين بالسلاح يعتقد أنهم من قوات الأمن. أما روزاريو غودوي ديكويفاس فقد قتلت هي وشقيقها وطفلها البالغ الثالثة من العمر في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥ ضحية حادث سيارة، حسب زعم السلطات.

قام أقارب وأصدقاء «المختفين» دوريا بتأليف مجموعات على أمل أن تؤدي جهودهم المنظمة إلى حمل السلطات على كشف النقاب عن مصير المفقودين. وقد وقع العديد من هؤلاء أنفسهم ضحية «الاختفاء» والقتل السياسي.

ففي عام ١٩٨٠، مثلا، شكل عدد من الأشخاص لجنة لحماية حقوق الإنسان، وهي أول لجنة من نوعها يشكلها المواطنون منذ تآزرت عائلات «المختفين» في الستينات. ولكن هذه اللجنة لم تلبث أن انحلت عندما «اختفت» زعيمتها الصحافية أيرما فلاقير. وفي حزيران/يونيو ١٩٨٤، تألفت مجموعة «غام» من قبل أشخاص كانوا يبحثون عن أقارب لهم، اختفى معظمهم قبل نحو خمس سنوات. ومنذ ذلك الحين، والمجموعة تجتمع أسبوعيا في مدينة غواتيمالا.

وتبدو الى اليمين مظاهرة قام بها أقارب «المختفين» ونظمتها «غام» تحمل فيها القرنفلات البيضاء، وهي رمز الحداد في غواتيمالا.

جين - ماري سيمون

كثيرا ما وقع النقابيون وزعماؤهم ضحية انتهاكات حقوق الإنسان. ففي عام ١٩٨٠، اختطف ٢٥ زعيما من قادة مجلس العمال الوطني من قبل قوات الأمن، واختفوا عن الأنظار. وكان بينهم إيرما كانديلاريا بيريز أوسوريو التي لم تتجاوز التاسعة عشر من عمرها. وتبدو أعلاه مع ادغار فيرناندو غارسيا، السكرتير المسؤول عن إعداد محاضر جلسات اتحاد عمال صناعة الزجاج لأمريكا الوسطى، الذي قبض عليه في مدينة غواتيمالا في شباط/فبراير ١٩٨٤ ثم «اختفى». وقد أفاد شهود عيان أن مختطفيه كانوا من البوليس الوطني، ولكن السلطات نفت أمر احتجازه. وزوجته نينيث مونتينيغرو ديغارسيا، هي الآن رئيسة مجموعة «غام».

جمهورية الصين الشعبية

اعتقالات تعقب مظاهرات الطلبة

اعتقل عدد من الأشخاص في أعقاب مظاهرات للطلبة جرت في جميع أنحاء الصين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وكانون الثاني/يناير ١٩٨٧.

وتخشى منظمة العفو الدولية أن يكون بعض هؤلاء قد احتجزوا لممارستهم السلمية لحقوق الإنسان الاساسية.

لقد حثت المنظمة الحكومة على نشر التفاصيل الكاملة الخاصة بحالاتهم، وعلى اطلاق سراح جميع الذين لم توجه اليهم تهم ارتكاب جرائم عادية أو جرائم متسمة بالعنف.

بدأت المظاهرات في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ في هيفي، بمقاطعة انهوي، عندما طالب الطلبة بدور أكبر في الانتخابات المحلية، وسرعان ما انتشرت في معظم مدن الصين الجامعية.

وقد أبدت السلطات تسامحاً تجاه الاحتجاجات حتى أواخر كانون الأول/ديسمبر، عندما منعت المظاهرات غير المصرّح بها، ونشرت الصحف الرسمية تحذيرات من أن «مثيري الشغب الرئيسيين» سيلقون عقابهم.

وبنهاية شهر كانون الثاني/يناير، وردت أنباء اعتقال ١٣ شخصاً بتهم سياسية أو جنائية، واحتجاز ستة آخرين لاستجوابهم أو وضعهم تحت «الحراسة الإدارية» لاخلالهم بالنظام العام.

من بين المحتجزين لتهم سياسية كزو ديون، وهو شاعر من مقاطعة جيزو قبض عليه في بيكين في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر. وقد اتهم، من جملة اتهامات أخرى، بتزعم الطلبة في اطلاق الشعارات والقاء خطب تدعو إلى الغاء حكم الحزب الواحد والقوانين التي تحدّ من القيام بمظاهرات عامة.

ومن المحتجزين بتهم سياسية أيضاً يو تشنيان، وهو عامل من كينجداو في مقاطعة شاندونج. وقد قبض عليه في ١٥ كانون الثاني/يناير لارساله خطابات «معادية للثورة»، تحرّض الطلبة «على اثارة الشغب في الشوارع»، وعلى مقاطعة صفوفهم وامتحاناتهم، إلى الجامعات في شانغاي وبيكين ونانكجينك.

وقد أعلن خبر هذه الاعتقالات وسط أنباء عن التخلص من أساتذة جامعات وكتاب وصحفيين ممن طردوا من وظائفهم لمناداتهم بـ «الديمقراطية البورجوازية» أو لتشجيعهم الطلبة على القيام بأعمال الشغب. كما جرى أيضاً التخلص من بعض قادة الحزب الشيوعي الصيني ضمن حملة رسمية ضد «الليبرالية البورجوازية»، بدأت في كانون الثاني/يناير رداً على احتجاجات الطلبة.

في ٦ شباط/فبراير، ذكرت الأنباء أن ليو دي، وهو صحافي من مقاطعة ستشوان، قد حكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات لالقائه خطاباً في مدرسة تقنية محلية شنّع فيه بالنظام «الاشتراكي»، وانتقد اصلاحات البلد الاقتصادية، ودعا إلى الغاء نظام حكم الحزب الواحد. وهو أول شخص يحكم عليه بالسجن بسبب آرائه السياسية منذ بداية الحملة ضد «الليبرالية البورجوازية».

وأفادت التقارير عن اعتقال الطالب يانج وي الذي درس في الولايات المتحدة، في ١١ كانون الثاني/يناير في شانغاي بتهمة اشتراكه في مظاهرات الطلبة. وذكر أنه اتهم بممارسة نشاطات «معادية للثورة»، غير أن خبر اعتقاله لم يؤكد رسمياً. □

سوريا: محتجز ما زال حيّا

نمى إلى علم المنظمة أن معتقلا كان قد «اختفى» وذكر بأنه لاقى حتفه في السجن، ما زال حياً يرزق.

احتجز توفيق دراق السباعي، وهو دكتور في التاسعة والثلاثين من عمره، في حمص في أيار/مايو ١٩٨٠، بعد أن اعترضت اجهزة المراقبة السورية رسالة من أقاربه في السعودية يعبّرون فيها عن قلقهم حول الحالة السياسية في سوريا.

وفي ٢ حزيران/يونيو نقل من سجن حمص إلى جهة مجهولة. وعندما استوضح ذووه الأمر، اجابت سلطات سجن حمص بأنها لا تعرف شيئاً عن مكان وجوده.

وكانت منظمة العفو الدولية قد تلقت عام ١٩٨٤ تقارير غير مؤكدة تذكر أن الدكتور السباعي ربما كان بين ضحايا مجزرة سجن تدمر التي قامت بها القوات السورية في حزيران/يونيو ١٩٨٠.

وقد نمى إلى علم المنظمة مؤخراً بأنه ما زال حياً يرزق، وبأنه محتجز في سجن المزة العسكري. وزعم أنه محتجز لتورطه في أمور تتعلق بأمن الدولة. □

عقوبة الإعدام

علمت المنظمة أن هناك ٤٤ شخصاً محكومون بالاعدام في ١٥ بلداً، و٢٦ شخصاً أعدموا في ٩ بلدان خلال كانون الثاني/يناير ١٩٨٧.

الولايات المتحدة الامريكية

عضوة في «حركة حرمة الملتجأ» سجينة رأي

تبنّت منظمة العفو الدولية ستاسي لين مركت، المسجونة بسبب نشاطها في «حركة حرمة الملتجأ»، باعتبارها سجينة رأي. وهي متزوجة وحامل بطفلها الأول.

تبلغ ستاسي الواحدة والثلاثين من عمرها، وهي من اتباع الكنيسة الميثودية وقد أدينت عام ١٩٨٤ بتهمة مساعدة اللاجئين من السلفادور. ولكن نقضت ادانتها الأولى عند الاستئناف.

وفي ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥، أدينت هي وزميلة لها بتهمة نقل، والتآمر على نقل، أجانب غير شرعيين. وصدر ضدها حكم بالسجن لمدة ١٨ شهراً مع قضاء حد أدنى يبلغ ١٧٩ يوماً، ومع تعليق العقوبة مدة ثلاث سنوات بعد اتمام مدة حكم السجن. وقد رفض استدعاؤها لمراجعة الحكم في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، وبدأت قضاء مدة السجن في ٢٩ من الشهر المذكور.

والمنظمة تعتبرها من سجناء الرأي لأنها تعتقد أن الأشخاص الذين ساعدتهم والذين كانت تعتقد أنهم لاجئون حقيقيون، كانوا معرضين للخطر لو عادوا إلى السلفادور. □

اثيوبيا

«اختفاء» عشرة محتجزين

أعربت منظمة العفو الدولية لرئيس دولة اثيوبيا منجيستو هايل-ماريام، عن قلقها الشديد حول سلامة عشرة سياسيين محتجزين لمدد طويلة، ذكرت التقارير أنهم «اختفوا» من أماكن احتجازهم.

من بين المحتجزين جيزاهين كساهون، نائب الرئيس السابق لاتحاد نقابات عمال جميع اثيوبيا، وكيبيد ديمبسي وهو موظف سابق في وزارة الزراعة. وقد احتجز كلاهما دون محاكمة منذ عام ١٩٨٠، وتبنتهما منظمة العفو الدولية باعتبارهما من سجناء الرأي.

وتذكر التقارير أنهما «اختفيا» من مركز التحقيقات المركزي في أديس أبابا في أواسط تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، ولم يعرف عنهما شيء منذ ذلك الوقت. وهناك تقارير غير مؤكدة عن أعدامها خارج نطاق القضاء. وقد وجهت المنظمة نداء عاجلاً إلى السلطات طالبة منها توضيح هذه التقارير.

في كانون الأول/ديسمبر، أفادت المجموعة العاملة على حوادث الاختفاء القسرية أو غير الطوعية التابعة للأمم المتحدة بأن الحكومة الاثيوبية أخفقت في توضيح أي من حالات «الاختفاء» السبع عشرة التي قدمت إليها. وتعتقد المنظمة أن جميعهم قتلوا سرّاً أثناء احتجازهم، بتاريخ «اختفائهم» تقريباً. □

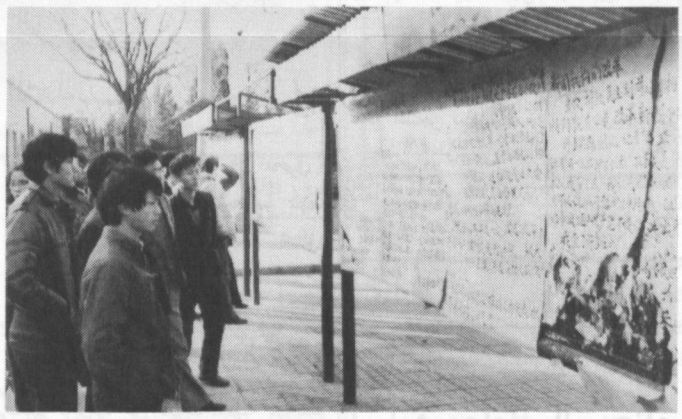

عندما بدأت المظاهرات، عادت ملصقات الجدران التي كانت ممنوعة منذ عام ١٩٧٩، للظهور على جدران العديد من الجامعات مطالبة بدرجة أكبر من الديمقراطية وحرية الصحافة.

مالاوي

سجناء رأي مهددون بالاعدام

بعثت منظمة العفو الدولية بمناشدات عاجلة إلى حكومة مالاوي بعد أن تلقت تقارير تفيد أن سجيني الرأي أورتون وفيرا تشيروا مهددان بالاعدام الوشيك.

وقد نشأت المخاوف على سلامتهما في كانون الثاني/يناير، عندما هاجم الرئيس لمدى الحياة الدكتور كاموزو باندا الاثنين في إحدى خطبه. إذ أن أية اشارة علنية اليهما هو أمر غير عادي للغاية.

لقد اتهم كل من اورتون تشيروا وهو وزير عدل ومدّعي عام سابق، وزوجته فيرا وهي أيضاً محامية، بتهمة الخيانة العظمى عام ١٩٨١. وحكم عليهما بالاعدام بعد محاكمة اعتبرتها المنظمة غير عادلة جملة وتفصيلاً.

غير أنه عام ١٩٨٤، وبعد مناشدات دولية، استبدل الرئيس باندا حكم الاعدام بحكم السجن المؤبد.

في ٢٧ كانون الثاني/يناير، وفي خطاب ألقاه قبل معاينته السنوية لغلال البلد، انتقد الرئيس باندا الزوجين زاعماً أنهما ينشران اشاعات معادية للحكومة من زنزانتيهما. وحسب ما أذاعه راديو بلانتير الرسمي، قال الرئيس أيضاً أنهما ناكران لجميل العفو الذي أنعم به عليهما، وأنهما «لا يستحقا أي اعتبار». وقد صرحت مصادر غير رسمية أنه أيضاً قال أن عليهما أن يموتا الآن. □

يبدو أن السلطات قد وافقت على المراجعة القضائية لقضيتي مراقبي هلسنكي تاتيانا أوسيبوفا وايفان كوفاليوف المنفيين داخلياً، لكن نتيجة المراجعة لا تزال غير معروفة. ويبدو يساراً اوليكساندر شيفشنكو الذي ينظر أن يكمل مدة حكمه عام ١٩٨٨.

عمليات القتل في لبنان

تتمة من صفحة ١

خلال عمليات التفتيش التي جرت من بيت إلى بيت في جميع أنحاء المنطقة. كما جرّ مدنيون عزّل من السلاح إلى خارج بيوتهم وأعدموا في الشوارع رمياً بالرصاص. وكان بين القتلى نساء وأطفال، بعضهم مصابون بعيارات نارية في رؤوسهم. ولاقى آخرون حتفهم على أثر تفجير بنايتين سكنيتين في حي التبّانة.

وما زالت منظمة العفو الدولية تسعى لمعرفة عدد قتلى هذه الحوادث، من مدنيين، وعسكريين، في حين تجمع التقارير على تقدير عدد القتلى بما ينيف على ٢٠٠ قتيل.

لقد دفنت عشرات الجثث في قبور جماعية حفرت بواسطة جرّافات آلية، من بينها قبر جماعي حفر في «مقبرة الغرباء» في ضواحي التبانة. كما نقل عدد من معتقلي التبانة إلى منطقة بعل محسن العلوية، شمال شرقي طرابلس، وأعدموا على الفور. وقد دفن بعضهم في قبر جماعي في مقبرة العلويين، كما وجد عدد من الجثث ملقى في مرمى نفايات المدينة.

اضافة إلى القتلى، اعتقل عدة مئات من أهالي طرابلس والقرى المجاورة لها، و«اختفى» عدد منهم، وما زال مصيرهم أو مكان وجودهم مجهولاً.

وتعتقد منظمة العفو الدولية ان الحكومة السورية ملزمة بالتحقيق في هذه الشكاوى، مثلما هي ملزمة باصدار تقرير رسمي حول الحقائق وباتخاذ اجراءات مناسبة على ضوء النتائج التي تتوصل إليها.

في ٤ آذار/مارس، أدلت المنظمة ببيان شفهي أمام لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، أشارت فيه إلى أعمال القتل في طرابلس. وكان رد الوفد السوري كما يلي: «القوات السورية في طرابلس وفي ثلاث مدن لبنانية، تقوم بعمل كلّفتها به السلطات اللبنانية الشرعية لحفظ السلام ووضع حد للقتال بين مختلف الفئات. وفي الوقت الذي تقوم فيه بواجباتها هذه، من الممكن أن تتعرض القوات السورية لهجمات بعض الميليشيات. ان مثل هذه الهجمات تستوجب الدفاع عن النفس من قبل القوات السورية.» □

البحرين

تقارير عن التعذيب

تجري في الثكنات البحرية في المحرّق، البحرين، محاكمة ١٨ شخصاً بتهمة الانتماء إلى منظمات سياسية محظور نشاطها في البلاد.

عندما حاولت منظمة العفو الدولية حضور المحاكمة في ٧ شباط/فبراير، منعتها السلطات البحرينية من ذلك. وكانت هذه السلطات قد تمنّعت عن الرد على طلبات المنظمة لتزويدها بالمعلومات حول هذه القضية.

لقد تلقت المنظمة تقارير تشير إلى أن المتهمين، الذين اعتقلوا في تموز/يوليو وآب/أغسطس ١٩٨٦، قد أخضعوا للتعذيب خلال احتجازهم انفرادياً لمدة طويلة، بغية انتزاع اعترافات منهم تستخدم حالياً كدليل ضدهم. وقد أفادت التقارير أن الدكتور هاشم اسماعيل العلوي، الذي اعتقل في نفس وقت اعتقال المتهمين الثمانية عشر، توفي وهو محتجز في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ نتيجة للتعذيب. وهذه ثاني وفاة تحدث خلال الاحتجاز، حسب سجلات المنظمة لعام ١٩٨٦.

وقد يكون المحتجزون الثمانية عشر، الذين تتراوح اعمارهم ما بين طالب في السابعة عشر وضابط معلومات في الأمم المتحدة في الواحدة والأربعين، من سجناء الرأي المحتجزين بسبب نشاطهم السياسي السلمي. ومن المعلوم أن المتهمين بجرائم متعلقة بالأمن الوطني في البحرين، لاحق لهم في الاستئناف ضد أي حكم أو عقوبة، مما يتعارض مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة. □

الاتحاد السوفييتي

خطوات مشجّعة حول حقوق الإنسان

ذكرت التقارير أنه تم الافراج عن ١٥٠ سجيناً سياسياً في الاتحاد السوفييتي منذ شباط/فبراير، وهذا يمثل أكبر عدد تشهده المنظمة حتى الآن.

في أوائل آذار/مارس، حصلت المنظمة على حوالي ٦٠ اسماً، معظمهم من سجناء الرأي.

بعض هؤلاء «أعفي من قضاء ما تبقى من مدة سجنه»، غير أن معظمهم أعفوا بعد توقيعهم على تعهّد بعدم معارضة السياسات الرسمية. ومع ذلك هناك سجناء آخرون صرّحوا بأنهم أعفوا وأطلق سراحهم دون توقيع أية بيانات.

وعلى علم المنظمة أن هناك ٢٥ سجيناً من سجناء الرأي ممن رفضوا العفو على أساس أنهم اعتقلوا بسبب ممارستهم لحقوقهم الإنسانية، ومن بينهم أوليكساندر شيفشنكو، الذي سجن عام ١٩٨٠ لمساعدته المزعومة في تأليف سجل عن حقوق الإنسان تحت عنوان «ذي يوكرانيان هيرالد». وقد طلب الآن هو وعدة أشخاص آخرين أن يعاد النظر في قضاياهم من قبل المحاكم وأن تلغى العقوبات ضدهم، بدلاً من العفو.

كان معظم من أفرج عنهم مدانين بـ«الاثارة والدعاية المعادية للسوفييت»، وكانوا يقضون أحكاماً بالسجن والنفي الداخلي تصل إلى ١٢ عاماً. وقد سجن المئات بموجب هذا القانون، وفي معظم الحالات كان يستخدم لمعاقبة المنشقين المسالمين. وتعلم المنظمة أن هناك ما ينيف على ١٠٠ من سجناء الرأي ما زالوا رهن السجن بسبب هذه التهمة، ويبدو أنهم لم يحظوا بالعفو.

في مؤتمر صحفي عقد في ١٠ شباط/فبراير، صرح جينادي جيراسيموف، رئيس مديرية الاعلام التابعة لوزارة الخارجية، انه تجري اعادة النظر في قضايا ١٥٠ سجيناً آخرين مدانين بممارسة «نشاطات معادية للسوفييت». واعلن أيضاً عن مراجعة مستفيضة للقانون الجنائي في الاتحاد السوفييتي من شأنها أن تغير جذرياً القانون المتعلق «بالاثارة والدعاية المعادية للسوفييت»، ونظيره الأكثر اعتدالاً الذي يمنع «بث الافتراءات ضد السوفييت». وقد صرح أيضاً بأن استخدام عقوبة الاعدام هو قيد المراجعة.

وإذ ترحب المنظمة بعمليات الافراج، فانها ما تزال قلقة لأن كثيراً منها كان مشروطاً على ما يبدو – فهي تعتقد بأن سجناء الرأي يجب اطلاق سراحهم فوراً ودون قيد أو شرط. وهي تواصل مناشدتها للسلطات السوفييتية بالعفو عن جميع سجناء الرأي، وهناك ٥٠٠ منهم على الأقل. كما أن المنظمة ترحب بالاصلاحات القانونية التي أوجزها جينادي جيراسيموف، وهي تأمل أن تكون خطوة أولى نحو الغاء القوانين التي تعاقب حرية التعبير بالسجن، مثلما تأمل في الغاء عقوبة الاعدام. □

اخبار السجناء

علمت منظمة العفو الدولية في شباط/فبراير ١٩٨٧ بنبأ اطلاق سراح ١٨٠ سجيناً ممن تبنّتهم أو أجرت تحقيقات بشأنهم؛ وقد تبنت المنظمة ١٠١ حالة.

باكستان

إساءة معاملة السجناء في معتقل سوكور

أعربت منظمة العفو الدولية لسلطات السند الاقليمية عن قلقها بشأن تقارير تفيد بأن سجناء معتقل سوكور المركزي يخضعون للتعذيب والمعاملة السيئة.

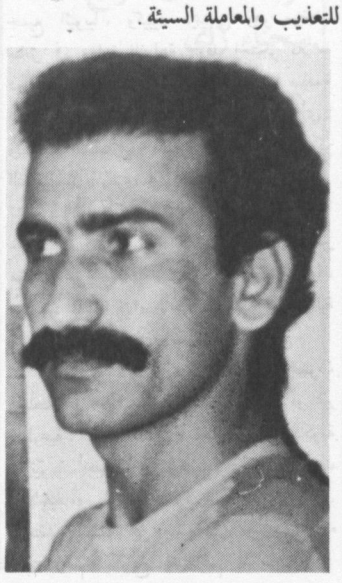

في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦، أفادت التقارير أن سجناء محتجزين لارتكابهم أعمال اجرامية، تعرضوا للضرب المبرح من قبل مأموري السجن. وقد توفي أحدهم المدعو عمر لند في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بعد نقله إلى سجن آخر.

ورفع محام محلي عريضة لمحكمة السند العليا يطلب فيها مقاضاة إدارة السجن. وكان شقيق المحامي المدعو غلام شبّير شار، وهو سجين رأي معتقل منذ عام ١٩٨٠، هو أيضاً رهن سجن سوكور.

في تشرين الثاني/نوفمبر، نقل إلى زنزانة للعقاب لمدة ١٢ يوماً، وكبّل بقيود «القضيب المستعرض»، المؤلفة من قضبان حديدية تمتد على طول الساقين وتصل الكاحلين بقضيب ثالث. وذكر أنه تعرّض لهذا التعذيب لردع شقيقه عن ملاحقة العريضة. □